الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-

كلية الآداب و اللغات و الفنون

قسم اللغة العربية

تخصص لسانيات عامة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في لسانيات عامة:

منهج البصرة والكوفة وأهم قضايا الاختلاف بين المدرستين

من إعداد الطالبتين:

شهرة أم الخير

لسبط نجاة

تحت اشراف الاستاذ:

بن يمينة بن يمينة

1438- 1437 هـ/2016 - 2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

اعترافاً بالفضل لأهله وبقول الرسول صلى الله عليه وسلم "من صنع إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فادعوا له حتى تروا إنكم كافأتموه"

فأول الشكر إلى الله عزّ وجل فبقدرته وبعونه وفقت في هذا المجهود المتواضع والإقرار بفضل الله ثم الأستاذ بن يمينة شكراً لا تحتويه العبارات ولا تسعه ألفاظ الشكر يرتفع عن جميل الكلمات وديباجات التعبير فبفضل مساعداته الجبارة وإشرافه المتميز أكملت بحثي هذا.

إهداء

أهدي ثمرة مجهودي إلى كل من يريد تحصيل العلم إلى من كان له الفضل في وصولي إلى هذه الدرجة من العلم الذي أنار لي الطريق لكسب العلم والمعرفة ولطالما انتظر هذه الساعة أبي الحنون "مصطفى" أطال الله في عمره.

إلى من أدخل الجنة من رضاها أمي الغالية

لكما كل مشاعر الإعتراف والإمتنان وأعانني الله على رد جميلكما

إلى إخوتي: صدام، رشيد وطيب.

إلى أختي الحنونة نور عيوني "غزيل"

إلى كل من يسكن قلبي ونسيه قلمي

إلى كل عائلة "شهرة" و"عثماني" و"عيسات"

إلى أختي التي لم تلها أمي "زهية"

إلى من شاركتني في إنجاز هذا العمل البسيط "تجاة"

إلى رفيقات دربي في الحياة الجامعية

إلى من أشرف على كتابة المذكرة

** شهرة أم الخير **

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان "وبالوالدين احساناً" إلى من سهرت الليالي على تربيتي وضحّت من أجلي فرحتي إلى من يفيض قلباً وعطفاً ووردة الجنان أمي الحبيبة "فاطمة" إلى من كان سندي ودفع الكثير لراحتي وحرص على تعليمي ووضع كل ثقته بي إلى من علّمني دروب الحياة إلى اليد السخيّة والبسمة النديّة أبي الحبيب «محمد".

إلى من جمعني بيهم سقف واحد وحلو الحياة ومرّها "إخوتي" و"أخواتي"

إلى صديقاتي:

نواري عائشة وسماني فتيحة ومصطفاوي الزهرة ومبروكي آسية وفاطمةعامري وبن إبراهيم آسية وقطاف نجاة وشهرة أم الخير.

وإلى كل من يحمل نحوي شعوراً طيباً.

نجاة

مقدمة

إنّ أهم ميزة حظيت بها اللغة العربية هي الاهتمام الكبير والمتواصل، الذي خصّها بها علماؤها ودرسوها قديماً وحديثاً، لما لها من دور أساسي في حياة الفرد والمجتمع العربي، ولكونها دائمة الحاجة لتوضيح قوانينها وتيسير تعلّمها، واحتواء الألفاظ الحضارية لجعلها تواكب التطوّرات الرّاهنة.

ولما كان النحو هو النظام الذي يحكم وضع الكلمات في الجملة، بوصفه منطق اللغة، عمد أنصاره إلى دراسة التراكيب دراسة وصفية و وظيفية، تكشف عن نظامه وبيانه، وكان لابدّ له أنْ يؤسّس نظامه الوصف من حصيلة البحث في الدراسات القرآنية، فقد رأينا أنّ الدارسين لم يفكروا بادئ ذي بدء في حقل متميز يتناول التأليف وعلله، لكن اهتمامهم كان قد انصب على حفظ القرآن الكريم وصيانه من اللحن والتحريف، كان ذلك ما نعكس إيجاباً على العقل العربي في ابتكار علم النحو بوصفه علماً واصفاً للغة العربية المستعملة نطقاً وكتابةً، واشتدّ الخلاف بين النّحاة حرصاً على سعة الإحاطة بظواهر هذه اللّغة، وحرصاً على سلامة التقعيد النحوي و موضعيته بين المعيار والاستعمال، وفي رحاب ذلك العراك الفكري تمخّض النحو البصري والكوفي من رحم القراءات القرآنية، بالقياس والسماع .

إنّ لغتنا العربية وجدّت الكثير الدارسين في خدمتها، وبذلوا جهداً في التعقيد لتراكيبها وأحوالها، فكان نتاج مجهوداتهم تراثاً لغوي قلّما نجده عند الأمم الأخرى وازداد هذا الاهتمام في عصرنا الحالي من خلال إعادة قراءة هذا الموروث، فبرزت حركة لغوية قادها جيل من رواد علم اللّغة الحديث درسوا واحتكوا بالمدارس العربية، وقدّموا محاولات تروم التسيير

والإصلاح كما ظهرت جهود أخرى عمدت الى قراءته بمنظور المناهج العربية الحديثة، وكانت هذه الرؤى المختلفة التي سادت البحث اللغوي العربي في بداياته، أثر في انقسام الدارسين العرب إلى قسمين:

- ❖ الفريق الأوّل تثبت بالفكر اللّغوي العربي القديم، ورفض كلّ دعوات التجديد.
- ❖ الفريق الثاني حاول تطبيق المناهج العربية الحديثة على التراث العربي بغية التجديد.

ولعلّ من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار بحث الموضوع (منهج البصريين والكوفيين في البحث وتباين واختلاف الآراء بينهما ما يلي:

محاولة معرفة الجدال الذي اشتدّ بين النحويين إضافة إلى هذا، النظر في منهج كل من المدرستين وتأسيساً على ذلك، اعتمدنا في هذا الموضوع على أهم قضايا الاختلاف بين المدرستين بتركيزنا على بعض النحاة ومنهج المدرستين البصرية والكوفية والأصول النحوية التي اعتمدها النحاة، ولنكون أكثر إحاطة وإلماماً بالموضوع اتّبعنا خطّة و اشتملت على فصلين نوضحها على النحو التالي:

الفصل الأوّل: المسائل النحوية عند البصرة والكوفة، تناولنا فيه آراء النحاة في العوامل والأدوات وفي التراكيب.

الفصل الثاني: منهج البصرة والكوفة والمسائل الخلافية، تناولنا فيه منهج البصرة والكوفة وأهم قضايا الاختلاف.

ومهما يكن مستوى هذا العمل المتواضع فإننا لا ندعي أنّنا قد وصلنا إلى نتائج نهائية وإنّما هي مجرّد اجتهادات حاولنا من خلالها الكشف عن بعض الحقائق آملين أن يجد فيها الباحث ما يساعده على التبصّر بإشكالية النّحو.

نرجو أن نكون قد ألممنا بالموضوع من نواحه المختلة أعطيناه القدر الأوّل من الاهتمام.

مدخل

أولا: التعقيد عند البصرة

1. عند المدرسة البصرية

عند النظر والتمعن في تاريخ التحويل في كتب النحو القديم كلها، يجد الناظر أن النهضة الميمونة بالبصرة، والتي كان في أهلها ميل بالطبيعة للإستفادة من هذا الفن اتقاءا لو جاء اللحن، وبخاصة الموالي الذين كانوا أحوج الناس حينذاك إلى تلقي هذا العلم، فكانت البصرة مولد النحو مهده ويعود الفضل للمؤسس "سيبويه"[1*] في كتابه "للكتاب".

رأينا البصرة تضع على يد "أبي الأسود الدؤلي" نقط الإعراب، وقد مضى الناس يأخذونه عن تلاميذه، ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن ذلك كان باعثا لهم ولمعاصريهم على التساؤل عن أسباب هذا الإعراب وتفسير ظواهره مما هيأ بعض الأنظار النحوية البسيطة، وكان طبيعيا بعد أن رسموا نقط الإعجام أن يضعوا له هذا الإسم وأن يضعوا النقط "أبي الأسود الدؤلي" اسم نقط الإعراب تمييزا لهما بعضهما عن بعض:

لا يبعد أيضا أن يكونوا قد وضعوا لذلك "مصطلحات المبتدأ أو الفاعل والمفعول" كل ذلك ممكن وقوعه، ولكن ليس بين أيدينا ما يثبته إثباتا قاطعا سوى ما تمدنا به طبائع

[1]* سيبويه: (148هـ/180هـ- 756م/796م) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارتي يكنى أبو بشر الملقب سيبويه تعني رائحة التفاح، إمام النحاة وأول من بسط النحو.

الأشياء، فالأصل في كل علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك، ثم يتاح له من يصوغ هذه النظرات صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد وما يطوفها من أقبسة وعلل، وأول نحوى بصري حقيقي نجد عنده طلائع ذلك هو "ابن أبي إسحاق الحضري" المتوفي سنة 117 للهجرة.[1]

يتضح لنا أن المنهج الذي اعتمده البصريون كونهم كانوا أكثر حرية وأقوى عقلا، وطريقهم أكثر تنظيما وخطتهم في الإعتماد على الشواهد الموثوق بها، والكثيرة الدوران على ألسنة العرب التي تطلع للثقة فيها أن تكون قاعدة تتبع ولن يكون ذلك إلا إذا اوردت في كتاب الله الكريم أو نطق بها العرب الخاص الذين اعترف لهم بالفصاحة، لبعدهم عن مضنة الخطأ كالإتصال بالأعاجم سواء بالرحلة أو الجوار أو الرسوخ قدمهم في اللغة ولتبصرهم بها، وبعبارة أخرى رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة.[2]

واعتمدوا مبدأ الشيوع في استخراج الظاهرة النحوية من المادة اللغوية فهم إذن قاموا بنقد للقبائل قبلوا على أساسه القبائل التي يحتج بالمسموع عنها، وحددوا اشروط الراوي الذي ينقل المادة العلمية عن القبائل.

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط 7، ص 19.
[2] شوقي الضيف، المرجع السابق، ص 18.

وجملة المصادر التي عنى بها النحاة البصريون بالأخذ عنها هي:

أ. **القرآن الكريم:** وهو أصدق مرجع وأصح مرجع يرجع النحاة إليه في تقنين القوانين.

ب. **الشعر الجاهلي والإسلامي:** وقد استشهدوا بشعر "جرير"، "الفرزدق"،و"القجاج" ورؤية "أبي النجم"، وعنوا أيضا بـ"بشار بن برد"، فاستشهدوا بشعره.

فهم يستشهدون على وجه التعريف بأشعار المحدثين الذين عاشوا حتى منتصف القرن الثاني للهجرة.

ج. **الفصحاء من العرب:** وهم سكان البادية الذين بعدو عن التأثر بلغات أجنبية، والذين ينتمون في الغالب إلى قيس وتميم، وأسد وهذيل وكنانة وطبيئ، أو بعبارة أوضح، هم الذين يسكنون بأوساط بلاد العرب وكانوا أكثر إلا في البداوة، وأبعد عن الإتصال بالأقاليم والأرياف. الفصحاء من غير العرب أيضا، كالحس البصري.[1]

د. **الأمثال:** وما جرى مجراها من عبارات قصيرة حفظها الإستعمال، وشاعت على الألسنة، كقول العرب، الضيف صيعت اللبن، راجع، أو سعتهم سبا وأودوا بالإبل، ثمرة خير من جدادة، إلى غير ذلك ما يطمئن إلى صحته، وصحة الإستشهاد به.

[1] د. محمد أحمد نحلة، أصول النجم العربي، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط 1، 1408هـ- 1987م، ص 60.

أما الحديت فلم يجوز اللغويون والنحاة الأولون، "أبي عمرو بن العلاء"، و"عيسى بن عمر".[1]

ومن المعروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لابد له من إطراد قواعده، وأن يقوم على الإستقراء الدقيق وأن يكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا، فساء قانون القياس في هذه المدرسة وظلاله هيمنت على كل القواعد إلى أقصى حد بحيث كل ما يخرج عليها شاذا ففتحت الأبواب على مصرعيها ليقاس على القاعدة، ما لم يسمع عن العرب ويحمل حملا فهي معيار المحكم السديد ويلخص لنا "أبو عمرو" مبدأ القياس فيما رواه "عبد الملك بن نوفل المدني"، قال سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: "أخبرني عما وضعت مما تسميه (عربية) أيدخل فيه كلام العرب كله؟ قال: لا، فقال: كيف تضع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة، قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات، وكان "أبو العلاء" أشد تسليما للعرب وعلى هذا الدرب شاذت البصرة صرح النحو، رفعت أركانه بالقياس (المعيار) ونبذ الشاذ فبهذا المنطلق أسست المدرسة النحوية البصرية.

[1] د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو.

فقد جاء القياس مربوطا بإسهامات النحاة في وضع النحو العربي لحفظ اللغة العربية من اللحن، وفهم القرآن وعلى رأسهم "أبو الأسود الدؤلي"، حتى جاء "عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي" فخط بالدرس النحوي نحو تحديد منهج البحث فيه يرصد الظواهر اللغوية.[1]

وأما كان منهجه هو تحديد الظواهر اللغوية المطردة وجعلها مقاييس الأفصح مخالفتها ولا الخروج عليها فقد وقف بالمرصاد لكل من ينحرف عنها، وذكر أن "الفرزدق" حين قال يمدح "يزيد بن عبد الملك":

مستقبلين شمال الشام تضربنا *** بحاصب كندين القطن منشور

علـى عمائمـنا يلقـى وأرحلنا *** على زاحف تزجى منها ريـــر

قال له "ابن أبي إسحاق" أسأت، إنما هي رير، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع.

كذلك كان موقف تلميذه "عيسى بن عمر" يأخذ بالمطرد ومن الظواهر ويصوغ منها قواعد ملزمة لا يجيز الخروج عليها، ولا يبالي عندئذ إذ كان من خرج عليها فصحاء العرب الذين يحتج بهم، فقد ذكروا أنه عند إلى تخطئة النابعة في قوله:

فبت كأني ساورتني ضئيلة *** من الرقش في أبنائها والصم فاقع

وكان يرى وجه الصواب أن يقول الصم فاقع.[2]

---

[1] أبو عمرو بن العلاء، المرجع السابق، ص 96.

[2] د. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص 104.

2. التقعيد عند المدرسة الكوفية

تعتبر المدرسة الكوفية من المدارس النحوية التي نشأت وإن كانت نشأة متأخرة بالنسبة لجارتها البصرة، إلا أنها أوجدت لنفسها مذهبا نحويا أصبح له قيمة في درس اللغة العربية خاصة وأن كثير من المحدثين النحويين قد أشادوا ببناء الصرح النحو الكوفي، وجعلوه موافقا للمنهج الوصفي الحديث للغة، ومن هؤلاء "مهدي المخزومي" في كتابه "الإسلام" وغيرهم كثير.

لقد أجمع القدماء على أن النحو الكوفي يشكل منهجا مستقلا، أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلة، سواء منهم أصحاب كتب الطبقات والتراجم، أو أصحاب كتب المباحث النحوية، إذ نراهم دائما يعرضون في المسائل المختلفة.[1]

ومن هنا يبدأ الحديث عن فضائهم وعن طريقتهم في وضع النحو وعلى ما اعتمدوه في ذلك، حيث لابد من الحديث عن أمرين هامين "السماع" و"القياس"، أما بالنسبة للسماع فالكوفيون لم تكن عندهم قيود كما عند البصريين، والتي تتعلق بالزمان والمكان والثقة والكثرة فهم سمعوا ورووا عن معظم القبائل العربية بادية وحاضرة، وهم بذلك ألغوا قيود السماع البصرية فكانوا أقرب إلى المنهج الوصف الحديث في الشعراء اللغة،[2] الذي يقوم على أساس

[1] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف،الطبعة الثانية، مصر، 1976، ص 155.
[2] ينظر: شوقي ضيف، المرجع نفسه، ص 155.

وصفي استقرائي لظواهر اللغة العربية في أي مكان أو زمان، ويجسد ذلك أن "الكسائي" سئل عن نصب "أي" وبسبب بنائها حيث يقول: ضربت أيهم في الدار قال: لم، قال: "أي" هكذا خلقت وكان بحضرة يونس فغضب لذلك وتجدر الإشارة إلى أن الكوفيين رحلوا إلى القبائل العربية البدوية في أماكن وأخذوا ورووا فهمهم كما أن الدارس لكتاب "معاني القرآن" "للفراء" يجد فيه عبارات "الفراء" واضحة جلية تتجسد في السماع حيث يقول "سمعت العرب... سمعت أعرابية... أنشدنا بعض العرب.[1]

أما الكوفيون فقد أخذوا عمن أخذ عنهم البصريون، وزادوا عليه لغات أخرى أبى البصريون الإستشهاد بها فأخذوا عن أعراب سواء الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواء بغداد من الحطيمة الذين غلطهم البصريون ولحنوهم، بل لقد اعندوا بما نذر من شواهد، وما شذ من رواية وقبلوا كل ما صدر عن عربي، قال "الأندلسي" في شرح المفصل والكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا، ويولوا عليه بخلاف البصريين، قال ومما افتخر به البصريون على الكوفيون أن قالوا: نحن نأخذ اللغة من حرسة الضباب وأكله اليوابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارز، وباعة الكواميخ.[2]

وقد دافع الدكتور "مهدي المخزومي" عن الكوفيين فقال "لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنهم كانوا يترخصون كل الترخص، في قبول اللهجات واللغات، ولكنهم وثقوا

[1] ياجي لعرج نقلا عن الشرف الدين الراجحي، في اللغة عند الكوفيين، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 209.
[2] السيوطي، الإقتراح، ص 84.

بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحا من اللغات لا يصح إغفاله...وكانوا يعقدون بالقراءات كل الإعتداء ويرونها مصدرا من مصادرهم المهمة.[1]

ولم تقف المسألة عند هذا الحد بل امتدت إلى الإتساع في القياس وضبط القواعد النحوية.

فقد اعتدوا بأقوال الشعراء المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط، ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا ان يقبلوا عليها وقاسوا كثيرا، مما أخذت اختلاطا وتشويشا في نحوهم مما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضيها نقضا.

وينبغي أن نعرف ان الكوفيين لم يفقهوا بقياسهم عندما سمعوه ممن فسدت سلائقهم من أعراب المدن أو ما شد على ألسنة بعض إعراب البدو، فقد استخدموا القياس أحيانا بدون إنشاد إلى أي سماع، ونضرب بذلك مثلا قياسهم العطف بلكن في الإيجاب.

وإجازتهم تقديم معمول (خبر ما) النافية عليه نحو "طعامك ما زيد أكل" حجتهم في ذلك انهم قاسوا (ما) على (لم، لن، لا) لأنها نافية وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، ومن أبرز نحاة الكوفة (أبو جعفر محمد بن أبي سارة الرؤاسي 175هـ، أبو مسلم معاذ الهراءت 187هـ، علي بن حمزة الكسائي 189هـ وأبو زكريا يحي بن زياد الفراء

[1] د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 178.

207هـ) وأهم ما ميز هذه المدرسة كما أشرنا الإعتماد على السماع واعتماده كركن جوهري لا يمكن الإستغناء عنه.[1]

[1] ينظر: محمد الشاطر أحمد، الموجز في نشأة النحو، مكتبة دار الفكر، الطبعة الأولى، 1987، ص 157.

الفصل الأول

تمهيد

نشأت اللغة العربية في أحضان جزيرة العرب نقية سليمة وظلت على هاته الحال ردحا من الزمن إلى أن سطع نور الاسلام وكثرت الفتحات الاسلامية حول الجزيرة العربية مما أدى إلى اختلاط العرب بغيرهم من الأقوام في البيوت والأسواق والمساجد وبطول هذا الامتزاج تسرب الضعف إلى سليقة العربي وتسرب اللحن إلى اللغة العربية كنتيجة حتمية وتفشى في الحواضر والبوادي حتى طال القرآن الكريم في كثير من القراءات كقراءة الحجاج وما رواه أبو الحسن فكان لزاما على الخلفاء والولاة أن يولوا اهتماما بهذا الأمر الجلل فلجئوا إلى العلماء ليضعوا الضوابط والقواعد.

المبحث الأول: نشأة النحو البصري

نشأت في البصرة دراسات قرآنية كانت تهتم بإقراء القرآن ودراسته ومناقشته وقراءته، وتفسير آياته وتخريجها على ما ورد في كلام العرب من معان للألفاظ أو ظواهر أسلوبية توضع إختلاف قراءاته، هذه الدراسات التي أوجدتها وفرعتها مدرسة الإقراء والتفسير في البصرة كانت الباعث على نشوء البذرة الأولى للدراسات اللغوية والنحوية وقد مرت هذه الدراسات بمراحل.

1. جمع القرآن الكريم وتوحيد نصه

تم جمع القرآن الكريم في عهد الخليفة الثالث "عثمان بن عفان رضي الله عنه" عن صدور الحفاظ ومما كتبه الصحابة من المصاحف الخاصة، ووجد نصه وعملت منه نسخ وراعت على الأمصار الإسلامية، وتعد هذه الخطوة الأولى في العمل القرآني لحفظه بتوجيه من الله سبحانه وتعالى حيث يقول: "**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له حافظين**"[1*] ويقول: "**إنا علينا جمعه وقرآنه**"* وبهمة المسلمين والقائمين بالأمر في ذلك الحين، حيث يسر الله عليهم أمر جمعه والعناية به وهيأ له من يقوم بخدمته ويحافظ عليه مما قد يتسرب إليه من الزيادة أو النقصان.

---

[1] * القرآن الكريم، سورة الحجر.

* القرآن الكريم، سورة القيامة.

2. إقراءه وتفسيره

كان هذا بقراءاته قراءة صحيحة، وحفظه ثم العمل على تفسيره لفهم معانيه، ثم تفسيره تفسيرا إما معتمدا على ما عرفه الصحابة رضي الله عنهم من حوادث ومناسبات وظروف أشخاص كانت سببا في نزول بعض الآيات.

وقد كانت هذه هي الخطوة الأولى في سبيل هذا في خروج علماء المسلمين والشراح والرواة والقراء إلى البادية للسماع عن العرب الفصحاء أصحاب اللغات التي حافظت على سلامتها.[1]

وقد قام هؤلاء العلماء بالسماع عن أصحاب هذه اللغات وبتسجيل كل ما يسمعونه منهم فخالطوهم وآكلوهم وشربوهم ليستطيعوا الإلمام بالمفردات والعبارات، وهكذا غادوا بمتاع ضخم يعنهم في دراستهم القرآنية، وإلى جانب ما سمعوه من قصائد الشعراء وخطب الخطباء.

3. نقط القرآن نقط الإعراب

ولما كانت اللغة العربية المنطوقة في جميع البيئات العربية لغة معربة هذا الإعرب الذي أوجدته السليقة العربية،ولما كان الخط العربي غير معرب، لأنهم لم يضعوا علامات في كتابهم توضح للقارئ العربي كيف ينطق، وإنما كانوا يقرءونها معتمدين على الحفظ والرواية والسليقة إذ كانوا عربا، ولهذا وجهوا صعوبات في قراءة القرآن معتمدين على الحفظ

[1] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، ط 3، 2001، ص 40.

والرواية والسليقة إن كانوا عربا، ولهذا واجهوا صعوبات في قراءة القرآن الكريم ولاسيما بعد توسع الرقعة العربية وكثرة الداخلين في الإسلام ففكر العلماء في طريقة تعينهم على القراءة وقد استطاع "أبو الأسود الدؤلي" أن يبتدع نقط المصحف بمساعد كاتبه.

4. نقطه نقط الإعجام

قرأ المسلمون المصاحف مشهدين بنقط "أبي الأسود الدؤلي" واجهتهم صعوبة أخرى أو هو تشابه مجموعة الحروف في الخط، لذا عسر على العربي التمييز بين هذه الأحرف، وأدى ذلك إلى نشوء التصحيف ولكي يحافظ العلماء على القرآن الكريم من التصحيف أقام التصريف "عاصم اليثي" فجمع الحروف العربية ثم أحصاها ثم صنفها إلى مجموعات متشابهة وميز بينها بالنقاط أيضا فوضعها أفرادا وأزواجا فوضع بعضها تحت الحروف وبعضها فوقها، وكان ترتيب نصر ترتيب ألفائي، وهو بالصورة التالية: أ، ب، ت، ث، ج، ح،خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ن، ل...وهكذا أن نصر هذه الخطوة.[1]

[1] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، المرجع السابق، ص 42.

المبحث الثاني: أراء نحاة البصرة

1. الخليل بن أحمد الفراهيدي

هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، عربي من أزعمان ولد سنة مائة للهجرة توفي سنة مائة وخمس وسبعين، ومنشؤه ومرجاه وحياته بالبصرة، وقد أخذ يختلف منذ نعومة أظافره إلى حلقات المحدثين والفقهاء وعلماء اللغة، والنحو أكب إكبابا على حلقات أستاذه "عيسى بن عمر بن العلاء"، كما أكب على ما نقل من علوم الشعوب المشعرية وخاصة العلوم الرياضية، وكان عقل الخليل من العقول الخصبة النادرة.[1]

أ. رأي الخليل في الأدوات

ذهب جمهور النحاة إلى أن "إذن" حرف كما ذهب بعض الكوفيين إلى أنها إسم ظرف، وهو "إذ" لحقه التنوين، ونقل إلى الجزائية، فبقي منه معنى الربط والسبب ومن القائلون بحرفيتها "الخليل بن أحمد الفراصعي" – رحمه الله– وله في هذا رأيان:

الرأي الأول: أنها حرف بسيط، والرأي الثاني انها مركبة من "إذ" و "أن" ودليله على الرأي الأول وجود نظير لها في الحروف نحو بلى، على، رب، سوف... فهي ثلاثة أحرف، ولو كانت مركبة من (إذ) لكانت خاصية في كل الأدوات تقدمت أو تأخرت، وعدم إكمالها في بعض المواضيع دليل على عدم التركيب.

[1] ينظر، شوقي ضيف، مدارس نحوية، ط 07، دار المعارف، ص 119– 130.

ودليله على رأيه الثاني أنها مركبة من "إذ" و "أن" غلب عليها حكم الحرفية، فتخلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفت لالتقاء الساكنين.[1]

ب. العوامل عند الخليل بن أحمد الفراهيدي

كل من يقرأ كتب سيبويه يرى أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل ومد فروعها وأحكمها إحكاما بحيث اخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور والعامل عادة لفظ، وقد يكون معنويا ومن العوامل أدوات وحروف.

يقول سيبويه زعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين وهي (إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل والرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد إلا أنه ليس لك أن تقول كان أخوك عبد الله، تريد كان عبد الله أخوك لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان...).[2]

وقال إذا دخلت ما على إن هي وأخواتها كفت عن العمل أو لقي عملها ما عدا ليت فإنه يجوز معها الإلغاء والعمل إذا وليتها ما.

كان يذهب إلى أن "إن" الجازمة تجزم جواب الشرط كما تجزم فعله وكان يقول هي أم الباب الحاث بأدوات الجزاء الجازمة لأنها لا تخرج عن بابها، ومعروف أن جواب الشرط إما

---

[1] أبي علي حسن العلوي، الإيضاح، عالم الكتب، ط 02، 1412هـ/1992م، ص 40.

[2] ابن جني، الخصائص، المكتبة الفيصلية، ط 03، 1408هـ/ 1988م، ص 99.

أن يكون فعلا، وإذن لا يحتاج إلى ربط يربطه بما قبله، وإما أن يكون جملة اسمية حينئذ لا بدله من الغاء.

وهو صاحب فكرة تأويل المضارع المنصوب بأن المضمرة او الظاهرة وإعرابه حسب مواقعه من العوامل، فمثل "**وأمرنا لنسلم لرب العالمين**".تقديره وأسرنا للإسلام.[1]

وقد أفردنا رأيه في جانب العوامل في العامل في نصب الفعل المضارع بعد (إذن) فإنها من الحروف التي لا تختص بالدخول على الأفعال فحقها ألا تعمل، فهي تدخل أيضا على الجمل الاسمية، وقد ظهر في هذه المسألة رأيان للخليل، هما:

- **الرأي الأول:** أن الفعل المضارع منصوب بإذن، والرأي الثاني: أن الفعل المضارع منصوب بأن المضمرة ومن أدلته على الرأي الأول الحمل على النظير وهو أن (إذن) تشبه (أن) لغلبة استقبال الفعل بعدها، كما أنها تخرج الفعل عما كان عمله إلى جعله في تأويل المصدر، فحملت على (أن)، فنصب الفعل المضارع وإن لم تختص به، كما عملت (ما) عمل (السين) وإن لم تختص بالأسماء أن "أن" لا تضمر إلا بعد عاطف أو جار[2]ودليله على الرأي الثاني القياس على (حتى)، (كي)، (اللام) و(لام الجحود) ورد هذا القياس بعد صحته وذلك أن (حتى)، (كي)، (اللام) و(لام الجحود) إنما تنصب بإضمار (أن)، لجواز دخولها على المصادر، ولما كانت (إذن) لا يصح دخولها على مصدر ملحوظ ولا مقدرة، ولا

[1] سيبويه، المرجع السابق.

[2] سيبويه، الكتاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، 1992، ص 40.

يصح إظهار (أن) بعدها في موضع من المواضيع، ثم يحر القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر.[1]

إن العوامل عند سيبويه تعمل ظاهرة ومحذوفة، وكثيرة ما يحذف المبتدأ العامل في الخبر، طلبا للإيجار.

إن مواضيع حذف الفعل الناصب للمفعول كثيرة، منها ما يجوز فيه الحذف والاضمار لقيام قرينة، ومنه عند قول الشاعر: ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت.

إذ جعل تقديره، ألا ترونني رجلا هذه صفته، فحذف الفعل مدلولا بالمعنى وقد يحذف وجوبا على نحو ما هو معروف في التحذير والإختصاص ويجعل من مواضعه المدح كما في الإختصاص وكذلك الذم، إذ نراه يعرض للآية الكريمة، "**لكن الراسخون في العلم منهم المؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة**"، فقد جاءت كلمة المقيمين الصلاة بالنصب ولو كانت معطوفة، على ما قبلها لكان حقها الرفع، ويقول الخليل إنها منصوبة بفعل محذوف قصدا للثناء والتعظيم كأنه قيل أذكر أهل ذاك وأذكر المقيمين.

ويغلق على قول أمينة بن أبي عائذ:

ويــأوي إلى نسرة عطــل *** وشعثا ومراضيع مثل الثعالبي

[1] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، دار الكتب العلمية، ط 1، 1992، ص 80.

فيقول بأنه نصب شعب بإضمار فعل لا يصح إظهاره لأن ما قبله دل عليه فوجب حذفه على ما يحوي عليه بغيرهم في الذم والمدح.[1]

وعلى نحو ما يحذف الفعل تحذف أن المصدرية بعد اللام الداخلة على المضارع المنصوب هي وأخواتها: حتى، أو، الواو، الفاء وكان يطرد ذلك في "إذن" خلافا لجمهور النحاة بعده وفي مقدمتهم تلميذه سيبويه، إذ قالوا أنها تنصب المضارع أحيانا بنفسها مثل أن ولن وليست تميز له اللام وحتى.[2]

وتحذف حروف الجر أحيانا، وهي تحذف قياسا مع أن وأن وصلتهما في مثل قوله تعالى: "**شهد الله أنه لا إله إلا هو**"وقولك أرغب أن أراك، وسأله سيبويه عن قوله جل ذكره و"**أن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون**" فقال إنما هو على حذف اللام كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون وإن صلتها منصوبان على نزع الخافض.[3]

2. سيبويه

اشتهر بلقبه سيبويه، وهو لقب أعجمي يدل على أصله الفارسي اسمه أحمد بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارب بن كعب، ولد بقرية من قرى شيراز البيضاء وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى، وطمحت نفسه بحلقات الفقهاء والمحدثين، ولزم حلقة حمادية سلمة، واتبع طريقتين، طريقة الإستملاء العادية، وطريقة السؤال والإستفسار، مع كتابة كل

[1] سينويه الكتاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 03، 1988، ص 60.

[2] سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ص 183.

[3] تقي الدين النحوي، المعنى في النحو، المكتبة الوطنية، ط 1، 1999، ص 100.

إجابة وكل رأي يدلى به وكل شاهد يرويه عن العرب وبذلك احتفظ لكل نظراته النحوية الصرفية، وتوفي سنة 180 للهجرة.

أ. العوامل عند سيبويه

تتداخل نظرية العوامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، بل لا تعلوا إذا قلنا إنها دائما الأساس الذي يبنى عليه الحديث في مباني النحو ووزع سيبويه الأبواب باعتبار العوامل ويبدأ باب الفعل

- **باب الفعل**

تحدث عما يعمل عملية من أسماء الفاعل والمفعول والمصادر وتراه في الفعل المتعدي إلى مفعول واحد يقف عند المفعول به بل يضيف إلى ذلك عمله في المصادر أو بعبارة أخرى المفاعيل المطلقة مثل ذهب الذهاب الشديد وفقد القرفصاء ورجع القهقري كما يضيف عمله في المفعول فيه أو بعبارة أدق في ظرف الزمان والمكان.[1]

ويذكر عمله في المجرور وعن طريق الجار ويلاحظ أن حرف الجر والأصلي قد يحذف وينصب المجرور على حرف الجر الأصلي، وقد يحذف وينصب المجرور على نزع الخافض مثل: نبئت زيدا يقول كذا أي عن زيد.

[1] ينظر، شوقي ضيف، مدارس نحوية، ط 02، دار المعارف، مصر، ص 57، 58.

ويعرض لصيغ المبني للمجهول إذا كان متعدي بمفعولين، ويقول إن أولهما هو الذي ينوب عن الفاعل مثل: كسي عبد الله الثوب ويتحدث عن عمل الفعل في الحال مفرقا بينه وبين المفعول إذ الحال صفة بينه وبين المفعول إذ الحال صفه للفاعل أو المفعول.

- **باب كان وأخواتها**

صار ومادام وليس، وما كان نحو معنى من الفعل، ويقول إن المنصوب بعدها ليس مفعولا، وإنما هو خبر لها وهي بذلك أفعال ناقصة وقد تأتي تامة فتكتفي بفاعل كغيرها من الأفعال مثل كان أمر أي وقع وأصبح محمد أي دخل في الصباح ويقول إن ليس لا تأتي إلا ناقصة.

- **باب ما النافية العاملة عمل ليس**

أنها تعمل عمل ليس، غير أنها لا تعمل إلا مع إظهار مرفوعها وقد يرفع ما بعدها مع إظهار خبرها ولكن الأول هو الدائم الشائع ويمنع هنا أن تعمل جملة على معمولين لعاملين مختلفين، فلا يقال مثلا (ما زيد بمنطلق، ولا قائم عمرو) نحو قائم عطفا على منطلق، ورفع عمرو عطفا على زيد، وهي صورة بينة الفساد.

وهنا تصل نظرية الفعل العامل الذروة، إذ يرفض سيبويه مثل هذا التعبير.[1]

وإعمال (ما) النافية عمل (السين) عند توسط الخبر لسيبويه رأيان في هذا فمن ناحية منع الإعمال مطلقا عن توسط الخبر، وناحية أخرى جواز لإعمال مطلقا، ودليله على الرأي

[1] شوقي ضيف، المرجع السابق، ص 60.

الأول السماع، فقد سمع في الشعر ارتفاع خبر (ما) النافية عند تقدم الخبر، ومنه قول الشاعر:

وما حسن أن يمدح المرء نفسه *** ولـكن أخلاقا تذم وتحمـد[1]

وقول آخر:

وما خذل قومي، فأخضع للعدا *** ولكن إذا أدعوهم فهـم هـم[2]

والدليل الثاني هو القياس "فقد ذهب التميمون إلى إهمالها، وهو مقتضى القياس، لأنها غير مختصة فلا تختص العمل كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التي ليست بمختصة.

ودليله على الرأي الثاني في السماع لقول "الفرزدق":

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم *** إذ هم قريش إذ ما مثلهم بشر[3]

وقول الشاعر:

لو أنك يا حسين خلقت حرا *** وما بالجد أنت ولا الخليق

فتقدم الخبر المنصوب (بالجر) دليل على جوازه، إذ الياء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب.[4]

---

[1] البيت من البحر الطويل، قائله مجهول.

[2] البيت من البحر الطويل، قائله مجهول.

[3] البيت من البسيط، وقائلة الفرزدق.

[4] البيت من الوافر، وقائله امرأة من علي.

- **باب الأسماء**

يتحدث سيبويه عن عمل صيغ المبالغة وأنها في ذلك تشاكل اسم الفاعل وهي صيغ فعول، مفعال، فعال، فعل، وفعيل ويقول إن مفعولها قد يتقدم عليها كما يتقدم على اسم الفاعل والفعل، وقد يفصل بينه وبينها الظرف والجار والمجرور.

ثم يتحدث عنه المصادر وأنها تعمل عمل أفعالها مثل "ضربا زيدا)، أي ضرب زيدا والمصادر التي تعمل عمل المضارع وتؤدي معناه مثل عجبت من ضرب زيد، وعنه اسم الفاعل الذي يجري مجرى المضارع ويعمل عمله لدلالته على الإستقبال مثل "هذا ضارب زيدا غدا"، ومعناه وعمله مثل "هذا بضرب زيد غدا" ويذكر أن اسم الفاعل قد يضاف إلى ما بعده وحينئذ تحذف كونه إذا كان مثنى أو مجموعا مثل "**ولو ترى إذا المجرمون ناكسون رؤوسهم**".

كما تحدث عن عمل الصفة المشتبهة وأفعل التفضيل ويحول المفعول بعدها في مثل "محمد حسن وجها"، "وقل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا" متشبها بالمفعول به.[1]

ب. رأي سيبويه في الأدوات: (أل) التعريف

اللام من حروف كالمعاني، وهي كثيرة الاستعمال متعددة المواقع، لذا فقد أكثر العلماء الحديث عنها، فألف بعضهم كتبا خاصة، كاللامات "للهروي والزجاجي"، ومنهم من أبسط القول فيها، ومنهم من أوجز، ومن هذه اللامات: لام التعريف، وقد وجد لإمام النحاة

[1] شوقي ضيف، المرجع السابق، ص 70.

"سيبويه" رأيان، فرأيه الأول: أن اللام وحدها حرف تعريف وهمزتها همزة وصل والرأي الثاني أن حرف التعريف (ال) بأكملها وهمزتها وصل، ودليله الأول القياس، وذلك أن حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد فهو نقيض التنوين، والتنوين يدل على التنكير، واللام تدل على التعريف، فلما كان التنوين حرفا واحدا، كان لابد دليل مقابلة واحدا، فالعرب تجري الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره[1]، ودليله على الرأي الثاني، القياس وهو أن الهمزة همزة وصل يعتد بها في الوضع كهمزة استمع فلا يعد رباعيا حتى يضم أول مضارعه، لأنهم اعتدوا همزته في الوضع، وإن كانت همزة وصل زائدة والدليل الثاني: أن الحروف اكثرها يأتي على حرفي مثل: هل، وبل...إلخ، فأجرى الألف واللام هذا المجرى.[2]

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحتبسة، دار المعرفة، ط 1، الكويت، 1429هـ/2008 م ، ص 40.

[2] عبد الفتاح شبلي، معاني الحروف للرماني، مكتبة الطالب الجامعي، ط 2، 1408هـ/ 1986م، ص 70.

المبحث الثالث: نشأة النحو الكوفي

لقد لاحظنا بتتبعنا لكتب التراجم والطبقات التي أرخت للنحو العربي منذ نشأته لم ينكر أحد وجود مدرسة نحوية بهذا الإسم فجميعهم يثبتون لها وجودا وآراءا ونحاة طوروا هذا النحو ومنه مذهبا مستقلا أو مدرسة ثانية بعد البصرية، وسواء في ذلك من أرخ لنحاة المدرسين ذكر الخلاف بينهما، ومن أرخ للبصريين فقط "كالسيرافي" الذي اعترف بوجود مذهب آخر يقابل المنهج البصري واعترف بنحاتهم ولاسيما "الكسائي" و"الفراء".[1]

وقد نشأ النحو الكوفي نشأته في معظم الأمصار الإسلامية بعد نشوء العلوم الدينية وانتشارها وعلى أيدي علماء القرآن وقراءاته، وقد اهتمت الكوفة منذ تأسيسها بالعلوم الدينية، وكان الأساتذة القائمون بهذا جماعة من الصحابة الذين بعث فيهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الكوفة لتعليم أهلها القرآن وعلوم الدين كما كان متبعها على عهد الرسول الله صلى الله عليه وسلم حيث كان يرسل على كل مصر من الأمصار الإسلامية التي يحررونها مجموعة من الصحابة لتولي هذه المهمة، وكان ذلك في الكوفة الإمام "علي بن أبي طالب رضي الله عنه" الذي انصرف إلى الشؤون السياسية و"عمار بن ياسر"، وانصرف "عبد الله بن مسعود" على الناحية التعليمية الدينية وكان يحفظ القرآن كله ويعرف أسباب نزوله وأوقاته وأماكنه لطول ملازمته للرسول الله صلى الله عليه وسلم، فالتف الناس حوله في الكوفة يسمعون قراءة القرآن الكريم ويتعلمونها، ويسمعون فتاواه الشرعية، ويأخذون بها

[1] ينظر: أخبار النحويين البصريين، أبو سيد السيرافي، خفاجي، القاهرة، ط 1، 1374هـ/ 1955م، ص 27.

وتكونت من هؤلاء مدرستان تخصصت الأولى في علوم القرآن من قراءة وإقراء وتفسير وشرح.[1]

واشتهر في الكوفة خمسة وهم (يحي بن وثاب '103هـ) و(عاصم بن أبي النجود 127هـ) و(حمزة بن حبيب الزيات 152هـ) و(سليمان الأعمش، والكسائي 189هـ) الذي لازم "حمزة" وتصدر للقراء في مجلسه بعد وفاته، وكان "عاصم" و"حمزة "و"الكسائ"ي من القراء السبعة المشهورين، وتخصصت المدرسة الثانية بالتشريع وبرز من رجالها (إبراهيم بن يزيد النخعي 96هـ) وتلميذه (حماد ابن أبي سليمان 120هـ) الذي لازمه (أبو حنيفة النعمان 150هـ) ثماني عشرة سنة ثم جلس في مجلسه بعد وفاته، واشتهرت هذه المدرسة التي كان زعيمها الأكبر "عبد الله بن مسعود" وبإتباع منهج الخليفة "عمر بن الخطاب رضي الله عنه" في الإجتهاد بالرأي في الشريعة فيما لم يكن فيه نص من القرآن أو سنة،[2] ومن هؤلاء تكونت مدرسة الرأي الفقهية في الكوفة، فكانت مدرسة الرأي في العالم الإسلامي.[3]

هذان هما الإتجاهات اللذان اتجهت إليهما مدرسة الكوفة الدينية والذي يهمنا منها هنا إتجاه مدرسة الإقراء التي نشأت عنها مدرسة الكوفة النحوية، فقد اخذ "الكسائي" وشيوخه القراءة عن "عبد الله بن مسعود رضي الله عنه" وعن عدد من الصحابة منهم (عبد الرحمن السلمي 74هـ) أول من قرأ القرآن الكريم في مسجد الكوفة، وقعد للإقراء فيه أربعين سنة

---

[1] أحمد أمين، فجر الإسلام، ج 1، القاهرة، ط 3، 1354هـ/1935م.

[2] ينظر فجر الإسلام، المرجع السابق، ص 292.

[3] ينظر: يوسف خليف، حياة الشعر في الكوفة، القاهرة، 1388هـ/ 1968م.

وكان قد أخذ القرآن عن الإمام "علي بن أبي طالب رضي الله عنه"، و(زربن حبيش 82هـ) وكان من شيوخ الإقراء في الكوفة أخذ قراءته عن "عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما"، و(عاصم بين ابي النجود 127هـ)، الذي كان ممن أخذ عنه (حمزة ابن حبيب الزيات 152هـ) وأصبح إمام الإقراء في الكوفة.[1]

وكان إلى جانب هذا الإهتمام الواسع بالقرآن وإقراءه وعلومه بالتشريع وتطويره ووضع أصوله وأحكامه اهتمام من نوع آخر، اهتمام باللغة العربية من منثور ومنظوم فاختصت بذلك جماعة من العلماء الذين عنوا بالخروج إلى البوادي لجمع اللغة وتدوينها، والسماع عن الأعراب والشعراء والخطباء الوافدين إلى المربد في المواسم، وقد تكونت من هؤلاء طائفة من الرواة واللغويين اشتهروا في البصرة التي كانت سابقة إلى الإهتمام بالعلوم اللغوية والتي بذل علماءها الجهد الأكبر في إرساء قواعد النحو والصرف وغيرهما من العلوم اللغوية... وشاركت الكوفة بنوع آخر من الرواية اللغوية، تلك هي رواية الشعر والإهتمام به نظرا لما اختصت به من وجود القبائل العربية المتمسكة بالعصبية القبائلية والتي كانت تمثل الطبقة العليا في المجتمع الكوفي.

وكان "الكسائي" من أبرز من اهتم بالدراسات النحوية وأدخلها في الكوفة ونشطها وإن كان قبله ممن سموا بالنحاة إلا أن دورهم لم يكن ظاهرا في ذلك فقد وجد الكسائي نفسه محتاجا إلى الإلمام بعلوم اللغة ليخدم قراءاته وليساعده على تفسير القرآن الكريم فمن كان

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري، القاهرة.

يلم بحلقته من الدارسين الذين كثر فيهم الموالى الذين كانوا الطبقة الثانية من سكان الكوفة، فعزم على تعلم مبادئ ذلك كله على أيدي من كان بالكوفة من النحويين الصغار... والمؤدبين ومن لهم الإلمام بالنحو واللغة ثم شد الرحال على البصرة ليطلع على علم "الخليل" وشيوخه وعلى ما عند الرواة واللغويين فجلس في حلقة الخليل وأخذ عنه نحوا كثيرا ثم خرج على البادية وسمع عن الأعراب ودون ما سمعه حتى انفد خمس عشرة قنينة، وبه بدأت الدراسات النحوية بالكوفة، وبتلميذه القراء نمت وتطورت حتى أصبح للكوفة نحو يعرف بها.[1]

[1] طبقات النحويين واللغويين، إبن قاضي شبهه الأسدي، تحقيق محسن غياض، النجف، 1974م، ص 1380.

المبحث الرابع: أراء نحاة الكوفة

1. الكسائي

هو علي بن حمزة، من أصل فارسي ولد بالكوفة في سنة تسع عشرة ومائة للهجرة، ونشأ بها واكب منذ نشأته على حلقات القراء مثل "سليمان بن أرقم" روى قراءة "الحسن البصري" و"أبي بكر شعته بن عياش" راوي، ويقال إنه لقب بلقبه "الكسائي" في مجالسه، لأنه كان يلبس كساء أسود ثمينا، ويقال بل لقب بذلك لأنه أحرم في كساء، وكان فطنا ذكيا[1]، إمام مشهور أحد القراء السبعة، أخذ القراءات عن "حمزة الزيات"، قرأ النحو على "معاذ الهراء" حتى أنفذ ما عنده، ثم على "الخليل بن أحمد" بالبصرة، ثم خرج إلى البادية وكتب عن العرب في البادية كثيرا.

أ. رأي الكسائي في العوامل

لقد ظهر لإمام المدرسة الكوفية الكسائي ثلاثة آراء هي:

- **الرأي الأول:** أن الناصب للمستثنى هو (أن) مقدرة بعد "إلا".
- **الرأي الثاني:** أن الناصب للمستثنى هو المخالفة.
- **الرأي الثالث:** أن الناصب للمستثنى هو التشبه بالمفعول كالتمييز.

- **الرأي الأول: أن الناصب للمستثنى هو (أن) مقدرة بعد "إلا"**

[1] الرماني، معاني الحروف، مكتبة الطالب الجامعي، ط 1، 1405هـ/1985م، ص 100.

يقول الرضي مصرحا بهذا الرأي له وقال "الكسائي": هو منصوب، إذا انتصب بـ "أن" مقدرة بعد "إلا" محذوفة الخبر، فتقدير "قام القوم إلا زيدا": قام القوم إلا أن زيدا لم يقم، اعتمد فيه "الكسائي" على التأويل وهو الرد على الأصل فقوله: قام القوم إلا زيدا أصله قام القوم إلا أن زيدا لم يقم.

ورد هذا الرأي من أوجه:

الأول: أن الإضمار على خلاف الأصل.

الثاني: أن الحروف لا يظهر فيها على الإطلاق.

الثالث: أن (أن) حرف، والحرف لا يحذف ويبقى عملها، وإعمالها كان بسبب مشابها للفعل، فزادها ذلك ضعفا، فلا تقوم على العمل محذوفه.

الرابع: أن حذف خبر ان لا نظير له في كلام العرب، ومع أن هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبدا منصوبا، وقد جاء على خلاف ذلك.

- **الرأي الثاني: أن الناصب للمستثنى هو المخالفة للأول**

يقول ابن عصفور – رحمه الله– مصرحا بهذا الرأي لـ"لكسائي"، ومنهم من ذهب إلى أنه من صب لمخالفته للأول، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيدا، أن ما بعد إلا منفي عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام، وهو مذهب الكسائي. اعتمد فيه الكسائي على أن النصب يأتي للمخالفة، وهو أصل عند الكوفيين.[1]

[1] ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط 2، 2402هـ/1986م.

- **الرأي الثالث: أن الناصب للمستثنى هو التشبيه بالمفعول كالتمييز**

يقول الرماني – رحمه الله– مصرحا بهذا الرأي لـ"لكسائي" وحكى عنه أيضا أنه قال: انتصب المستثنى لأنه شبه بالمفعول.

اعتمد فيه دليل نحوي هو القياس، فهو يشبه بالمفعول، وكلاهما فضله، وهذا يعني أن المستثنى ينصب بخروجه من الوصف بمعنى أن الإسم خرج من معنى الجملة المتقدمة عليه من حيث لم يكن ركنا من أركانها جل فضلة، مطلوبة هنا.[1]

وقيل: أن قول "الكسائي" هذا قريب من قول البصريين، لأنه لا عامل هاهنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم.[2]

ب. في التراكيب

- **التقديم: تقدم ضمير الفصل على الخبر المقدم**

منع جمهور النحاة تقدم ضمير الفصل على الخبر المقدم، فلا يجوز: هو القائم، ولا هو القائم كان زيد.

وهذه المسائل التي ظهر فيها نقلان مختلفان لإمام المدرسة الكوفية (الكسائي) – رحمه الله– وهما:

الرأي الأول: مع تقدم ضمير الفصل مع الخبر المقدم.

---

[1] أبي حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، نيوهافت بأمريكا، 1947م، ص 257.

[2] أبي البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1414هـ/1998م، ص 265.

الرأي الثاني: جواز تقدم ضمير الفصل مع الخبر المقدم.

وعرض هذين الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: مع تقدم ضمير الفصل مع الخبر المقدم

يقول "أبو حيان"، وقال "هشام": حكى قوم من أصحابنا أن "الكسائي" أجازها، وأخبرني بعض أصحابنا أنه قال: آجزت هو القائم كان زيد؟ فقال: لا، قال "هشام": وحفظنا عنه الإجابة. اعتمد أصحاب القول على دليلين:

الأول: الاستغناء عن ضمير الفصل إذا قدم الخبر لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعا إذا التابع لا يتقدم على متبوعه.

الثاني: الإعتبار بالأصل، وذلك أن قولهم: أنت القائم كنت يمتنع من التقديم، وإن كان نصبا، لأنه بني على الرفع أو الخفض ثم أصابه نصب لم يصبه غلا في موضعه الأصلي.[1]

الرأي الثاني: جواز تقدم ضمير الفصل مع الخبر المقدم

اعتمد على دليل نحوي هو السماع، فلقد سمع مجيئه في القرآن الكريم، ومنه قال تعالى "**وهو محرم عليكم إخراجهم**" سورة البقرة، الآية رقم 85، فقد أجاز الكوفيون أن يكون "هو" عمادا قدم مع الخبر لما تقدم، والأصل: وإخراجهم هو محرم عليكم، فإخراجهم مبتدأ ومحرم خبره، وهو عماد، فلما قدم الخبر قدم الضمير معه.

[1] أبي الحيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ط 1، 1419هـ/1998م، ص 299.

قال تعالى: "**وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر**" سورة البقرة، ومزحزحه خبر مقدم، أن يعمر مبتدأ مؤخر، وهو عماد، والتقدير: وما تعميرك هو بمزحزحه، فلما قدم الخبر معه العماد.[1]

2. الفراء

هو يحي بن زياد بن عبد الله، من أصل فاريس من الديلم، ولد بالكوفة سنة 144 للهجرة، ونشأ بها وأخذ يكب منذ نشأته على حلقات المحدثين، والقراء، وكان فقيها عالما في النحو واللغة، ومعاني القرآن، وتذكر المصادر أنه من أشهر من تلقى عنهم "الفراء" هو "الكسائي"، سمع من الأعراب، ويرى البصريون أنه أخذ عن "يونس بن جيب"، لكن أهل الكوفة ينفون ذلك، والواضح أنه أخذ من هؤلاء، فعلى الرغم من أنه كان زائد العصبية على "سيبويه" فلقد وجد كتابه تحت رأسه عند موته، وكان أكثر مقامة ببغداد، فإذا كان آخر العام جاء إلى الكوفة وأقام بها أربعين يوما يفرق ما جمعه بين أهله,

أ. رأي "الفراء" في العوامل

أخذ "الفراء" يردد النظر في العوامل والمعمولات التي فرضها البصريون على النحو وقواعده، وتحول ذلك عنده إلى ما يسبب سباقا بينه وبينهم، وأحيانا يلتقي بهم، وبخاصة با"لأخفش" على نحو ما مر بنا في ترجمته، وأحيانا يفترق.

[1] ينظر: دار الحصون، ص 15.

ونقف أولا عند العوامل، ومر بنا أنه كان يرى ما رآه "الأخفش" من أن العامل في رفع المضارع هو تجرده من العوامل، أو كما قال هو تجرده من الناصب والجازم، كان البصريون يذهبون إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل السابق له أو ما يشبهه من مصدر واسم فاعل، وكان "الكسائي" يذهب إلى أن العامل فيه هو خروجه عن وصف الفعل، وذهب الفراء إلى أن العامل فيه هو الفعل والفاعل معا، وبذلك عدد العامل فيه، كما عدده في مثل (قام وقعد محمد) إذ جعل لفظة محمد في مثل هذا التعبير فاعلا للفعلين معا، على النحو ما أبلغنا في غير هذا الموضع، وعدده أيضا في مثل (يا قيم قيم عدي) إذ جعل كلمتي "قيم" مضافتين معا إلى عدي، وقد يكون هذا الرأي أوجه من رأي "سيبويه"، إذ ذهب إلى أن "قيم" الأولى هي المضافة إلى عدي والثانية مقحمة بين المضاف والمضاف، والأصل (يا قيم عدي قيمه) فحذف الضمير من قيم وأقحمت.[1]

ب. التراكيب

- **تقديم الجملة الحالية المتصدرة بالواو إذا كان عاملها فعلا متصرفا**

وهذه المسألة ظهر للفراء – رحمه الله– فيها رأيان هما:

الرأي الأول: جواز تقديم الجملة الحالية المتصدرة بالواو، إذا كان عاملها فعلا متصرفا.

الرأي الثاني: منع تقدم الجملة الحالية المتصدرة بالواو وإذا كان عاملا فعلا متصرفا وعرض هذين الرأيين على النحو التالي:

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط 7، 1119م، ص 192.

الرأي الأول: الجواز

ونسبة الرأي موثقة عند "أبي حيان" نقلا عن "ابن اصبغ"، و"ابن عقيل"، و"لرماميني"، يقول "أبو حيان" "أن يكون الحال جملة معها وواو الحال نحو: خرجت والشمس طالعة، لا يجوز: والشمس طالعة خرجت، وأجاز "الكسائي" و"الفراء" و"هشام"، وأنت راكب تحسن وأنت راكب حسنت وتحسن وأنت راكب، فتقدم الحال وفيها الواو على العامل الذي حسن وتحسن".

اعتمد فيه على قاعدة نحوية وهي الجواز، فكما جاز تقديم الحال المفردة على عاملها الفعل المتصرف، فكذلك الجملة.[1]

الرأي الثاني: المنع

اعتمد فيه على دليل نحوي وهو القياس، وذلك لوجه الشبه بين واو الحال وواو العطف فكما لا تتصدر الواو العاطفة لا تتصدر الحالية.[2]

[1] أبي حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، نيوهافت بأمريكا، 1947م، ص 30.

[2] بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، دار الفكر، دمشق، 1402هـ/1982م، ص 120.

الفصل الثاني

المبحث الأول: منهج المدرسة البصرية

منذ أوائل القرن الثاني انقسمت الدراسات الى طائفتين، نهجت كل طائفة منهما منهجا خاصا، وأصبح الدارسون قسمين، كل قسم ينتمي الى مدرسة خاصة لها خصائصها ومزاياها، أما المدرسة الأولى فهي مدرسة القراءة، أما المدرسة الثانية فهي مدرسة الكلام وأخص ما تمتاز به المدرسة الأولى، هو الاعتماد على الرواية ويتضح هذا مما جاء عن الشعبي ومن أن" القراءة سنّة " ومما قاله الداني: "من أراد أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، ومن الأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية،

ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلام قبولها والمصير إليها "وليست القراءة وحدها هي التي كانت تعتمد على الرواية، بل كانت المعارف الدينية الإسلامية، التي نشأت في المصرين كلها تنحو هذا النحو، وسبب ذلك كثرة القراء، وحملة الحديث من الصحابة والتابعين من جهة، وكون المعارف الإسلامية، لا تزال في أولى درجات الرقي، والعقليات الإسلامية قريبة العهد من أميتها، وجاهليتها، حديثة العهد بالاستقرار والحضارة من جهة أخرى والدارسون في هذه الفترة لا يملكون من مناهج هذه الدراسة إلا المنهج الذي نسميه منهج المحدثين، من الاعتماد الكلي على النقل والاعتداد التام بالرواية، وكان الحديث هو المادة الواسعة التي تشمل جميع الفروع ومنهجه هو المنهج العام الدي سيطر على دراسة

تلك المعارف، طوال القرن الأول إلى أن أخذت المعارف تتحلل شيئا فشيئا، فتنفصل الواحدة بعد الأخرى، تحيط نفسها بشيء من الاستقلال، تختلف درجاته بحسب طبائعها، وما أتيح لها من ظروف و ملابسات.[1] وأخص ما تمتاز به المدرسة الثانية: هو الاعتداد بالعقل، وأبرز خصائصها إصدار أحكام عقلية، في المجال الأدبي الفني، كما كان شأنه في تناول موضوعات البلاغة، وليس أدلَ على عنايتهم بالأحكام العقلية، والحكم على الشيء بأنه حسن عقلا، أو قبح عقلا، هو حكم نظري، لا أثر للفنية فيه.

وقد أخذ هذا المنهج يطغى على الدراسات المختلفة منذ أن ظهر المعتزلة واحتاجوا إلى الفلسفة اليونانية والمنطق اليونانيَ للتسلح بهما ضدَ خصومهم من أصحاب النحل والعقائد من غير المسلمين، وكان الصراع بين هؤلاء والمعتزلة شديدا، والجدال بين الفريقين محتدما، فأثر ذلك في البيئات الدراسية، في ظهور مدرسة الفقه، السياسي ومدرسة النحو القياسية. ونشب الصراع داخلي بين أصحاب المدرستين الإسلاميتين، أعني بين أصحاب الحديث وأصحاب الكلام، فقد رأى المحدثون أنَ الزمان أفلت من أيديهم أنَ كثيراً من المعارف التي كانت تخضع لسيطرتهم، أخضت تجنح، إلى الانفصال وتنهج منهج أصحاب الكلام في إقلالهم من الرواية، واعتدادهم بأحكام العقل، فقاموا ضدها، فأثروها خصومة عنيفة، خاصموا المتكلمين وهم أصحاب هذه البدعة، وطالت الخصومة بينهما، واشتدت،

[1] مهدي مخزومي، المدرسة الكوفية ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة ومكتبة مصطفى البابي، ط 2، 1377هـ 1958م، ص 38.

وراح كل فريقا يستند بخليفة ويحتمي بسلطان، ويسخر قواه بالتنكيل بصاحبه، والتاريخ مليء بما جرَت هذه الخصومة من فضائع أزهقت كثيراً من أرواح الأبرياء[1].

وخاصموا النحاة الفقهاء، لأنهم أخذوا يتحللون من سلطان الرواية، ويقللون من رواية الحديث، وأصبحت أحكامهم أكثرها بعزي إلى رأي أو قياس فهذا أبو حنيفة زعيم مدرسة القياس في الفقه، وإليه ينسب هذا التجاه الجديد، قد أدرك أربعة من الصحابة، وهم: أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن وائل بمكة، ولكنه لم يعن بأن يلتقي أحداً منهم، أو يأخذ شيئاً عنهم، وكانت هذه الخصومة على أشدها بين والعراقيين.

وخاصموا النحاة، ويعنى بهم البصريين، لأنهم سلكوا مسلك الفقهاء، أو مسلك أصحاب الكلام، في الاعتداد بأحكام العقل، ومهدوا السبيل للحكمة الأجنبية تؤثر في دراساتهم، حتى تسمى نحاة البصرة: أهل المنطق.

وقاومهم هؤلاء لأنهم إن عنوا بالرواية اللغوية لم يكونوا ليجعلوا منها أساسا لمنهجهم كالمحدثين، ولكنهم استعانوا بها على استخراج اصولهم، وعدوها شواذ تحفظ ولا يقاس عليها.

واستتبع اتجاههم هذا أن ينقدوا القراء ويضعفوا قراءتهم، ويتهمونهم بالجهل في أصول العربية، كما فعلوا مع ابن عامر مقرئ أهل الشام، وحمزة ابن حبيب الزيات مقرئ أهل

[1] مهدي مخزومي، المرجع السابق، ص39.

الكوفة، ونافع مقرئ أهل المدينة، مع العلم بأن القراء لا يعلمون بشيء من حروف القرآن على الأغلب والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، فإذا ثبت عندهم رواية قبلوها، ولم يحل دون قبولها خروجها على القياس، ومنافاتها لحكم الأغلب وذلك لأن القرآن عندهم سنة متعة، والاسناد هو محور القبول، والرفض فما صح منه قبلوه ولو تعارض مع مقاييس النحاة، وما لم يصح رفضوه ولو وافق أصولهم[1].

[1] مهدي مخزومي، المرجع السابق، ص 42.

المبحث الثاني: منهج البحث عند الكوفيين

لا أعلم أن أحداً من القدماء كان يشك في وجود مذهب كوفي مستقل، يضعه بإيراد المذهب البصري، وهذه الكتب الطبقات التي ترجمت للنحاة، سواء أكانت مرتبة على الطبقات، كطبقات النحويين للزبيدي، ومراتب النحويين لابي الطيب اللغوي، والفهرست لابن النديم، أم على أساس تواريخ الوفيات كنزهة الألباب لابي البركات بن الانباري، وتهذيب التهذيب للعسفلاني، وشدرات الذهب لابن العماد، أم على أساس الحروف كانباه الرواة، على انباه النحاة للقفطي، ووفيات الاعيان لابن خليكان، ومعجم الأدباء لياقوت، وبغية الوعاة للسيوطي، وغيرها تجمع على أن هناك مدرستين أو مذهبين، إحداهما بصرية والأخرى كوفية.

إن اعتداد الكوفيين بالنقل، وتناولهم القياس تناولا لا يمس روح النص اللغوي وجنوحهم عن اتباع التأويلات، البعيدة والتوجيهات المتكلفة والامعان المنطقي وتعديلهم القواعد حتى تتلاقى مع المسموع، وتفسيرهم النصوص القرآنية، والنصوص اللغوية الأخرى، تفسيرا لا يكاد يخالف الظاهر، وميلهم عن اخضاعها لما تواضعوا عليه من اصطلاح، ثم بناء الكثير من أحكامهم على القراءات التي سبق للبصريين أن كرهوا جانبا منها على قبول معنى خاص هدفوا إليه، وأبعدوا جانبا آخر منها، لأنه استعصى على الخضوع لقواعدهم، وابعد في الخروج على تأويلاتهم، ثم التماس ذلك في أقوال أئمته، وأعمالهم، وجد أنهم

يلتزمون الدقة فيه ويتنكبون مخالقته ويتحرجون من الخروج عليه، هذه الخصائص كلها تضمن لدارس خطوط المنهج الرئيسية، التي تكفي لرسم صورة مكتملة لمذهب مستقل.[1]

[1] مهدي مخزومي، المدرسة الكوفية ومنهجها في دراسة اللغة، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، ط2، 1377هـ، 1958م، ص 42.

المبحث الثالث: المسائل الخلافية بين البصرة والكوفة

1. العامل في المبتدأ والخبر

أ. الكوفيون

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنمّا قلنا إنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ ولا بدّ له من مبتدأ ولا ينفك احدهما من صاحبه، لا يتمّ الكلام إلا بهما، ألا ترى أنّك إذا قلت (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه فلما كان كلّ واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحدًا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمله صاحبه فيه، فلهذا قلنا إنّهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولاً، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال الله تعالى "**أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى**"، فنصب (أياما)

(ب تدعو)، وجزم تدعوا (ب أياما) فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، وقال تعالى "**أينما تكونوا، يدرككم الموت**" فأينما منصوب ب تكونوا، وتكونوا مجزوم بـ أينما، وقال تعالى "**فأينما تولّوا فثم وجه الله**" إلى غير ذلك من المواضيع، فكذلك هاهنا .

قالو: ولا يجوز ان يقال إنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، لأنّا نقول، الابتداء لا يخلو إما ان يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره أو غير شيء، فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون

اسماً أو فعلا أو أداةً فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد، قالوا: لا يجوز أن يقال إن نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية فهو عبارة من عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا الذي يدل على أنّ الابتداء لا يوجد[1].

أنّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، لوكان كذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة فلما لم يجب ذلك دل على أنّ الابتداء لا يكون موجبا للرفع.

ب. البصريون

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنمّا قلنا إن العامل هو الابتداء وإنّ كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيّة كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنمّا هي أمارات ودلالات فالإمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء ألا ترى أنه هي لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر فصبغت احدهما وتركت صبغة الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك هاهنا، وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أنّ يعمل في خبره، قياسا على غيره من العوامل نحو " كان" وأخواتها " إنّ" وأخواتها فإنّها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، وكذلك هاهنا.

[1] شوقي ضيف، مدارس نحوية، دار المعارف، ط 7، 1119م، ص 100.

وأنّ من ذهب إلا أن الابتداء والمبتدأ جميعا في الخبر يعملان قالوا لأنّ وجدنا أنّ الخبر لا يقع الا بعد الابتداء والمبتدأ فوجب أنّ يكونا هما العملين فيه، غير أنّ هذا القول وإنّ كان عليه من البصريين إلا أنه لا يخلوا من ضعف، لأن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا لم يكن له في العمل والابتداء له تأثير، فإضافة مالا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له.

2. العامل في المفعول

أ. الكوفة

ذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المفعول النصب، الفعل والفاعل جميعا، نحو (ضرب زيدٌ عمراً)، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل، ونصّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنّك إذا قلت (ظننت زيداً قائماً) تنصب زيداً وقائماً بالضن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية[1]

[1] شوقي ضيف ، المرجع السابق ص 122.

ب. البصرة

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ الناصب للمفعول هو الفعل دون وذلك لأنّا أجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل، وأن الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل وهو باق على أصله في الاسمية فوجب أ ن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما لا له تأثير فينبغي أنْ لا يكون تأثير.

3. ما الحجازية

أ. الكوفة

ذهب الكوفيون إلى أنّ "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها.

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالو: إنّما قلنا إنّها لا تعمل في الخبر، وذلك لأن القياس في "ما" أن لا تكون عاملة البتة، لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص في الأفعال عمل فيها، إذا كان غير مختص فوجب أن لا تعمل كحرف الاستفهام والعطف، لأنه تارة يدخل على الفعل نحو "ما يقوم زيد" فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل وبهذا كانت

معملة، وغير معملة في لغة بني تميم وهو القياس، وإنّما أعملها أهل الحجاز، لأنّهم شبهوها ب "ليس" من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف فلم يغفى عن العمل في الخبر كما عملت" ليس" لأنّ "ليس" فعل و "ما " حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض، لأن الأصل "ما زيد قائمٌ" فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا لأن الصفات النفس، فلما ذهبي أبقت خلفا منها، ولهذا لم يجري النصب إذا قدم الخبر نحو "ما قادمٌ زيدٌ" أو دخل حرف الاستثناء نحو "ما زيد إلا قائمٌ لأنه لا يحسن دخول الباء معها، فلا يقال "ما بقائمٍ زيدٌ" و " وما زيدٌ إلاّ بقائمٍ" فدلّ ذلك على ما قلناه [1].

وكان يذهب المبرد إلى أنّ " كان يليها فاعل مرفوع وحال منصوب، وقد يسمى اسمها شبه فاعل وخبرها شبه حال، وقد يقول إنّ الخبر نصب بخلوة من العامل وذهب إلى أنّ حاشا الاستثنائية في مثل" جاء القول حاشا زيد" فعل لا فاعل له وزيدٌ مجرور بلام مقدرة، والأصل "حاشا لزيد" وحذفت اللام لكثرة الاستعمال وكان سيبويه يذهب إلى أنها دائماً حرف جر، وجمع المبرد بين الرأيين فقال: إنّها تكون حرف جر كما ذهب سيبويه، وقد تكون فعلا ينصب ما بعده بدليل تصرفه إذ يقال حاشى وأحاشا، وكان البصريون يذهبون إلى أنّ نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان، وخالفهما ذاهبا إلى أنّهما اسمان مبتدئان لعدم تصرفهما ولدخول حرف الجر عليهما في بعض كلام العرب وأشعارهم كقول أعرابي بشرّ بمولودة "والله ماهي بنعم المولودة"، وذهب الكسائي مع البصريين إلى أن صيغة التعجب في مثل "ما

[1] شوقي ضيف، المرجع السابق ص 126.

أكرم محمداً" فعل ماضي ، وذهب الفراء إلى أنها اسم مبني وخبر لما الاستفهامية، فما ليت تعجبية بمعنى شيء وإنما هي استفهامية، واحتج لاسمية صيغة التعج بإنه قد يدخلها التصغير في مثل قول الشاعر: "يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا" والتصغير، إنما يدخل في الأسماء لا في الأفعال.

وذهب كما مرّ بنا في هذا الموضع إلى أنّ لولا في مثل "لولا السفر لزرتك" هي التي تعمل الرفع في كلمة السفر أو بعبارة أخرى في تاليها، فكلمة السفر مرفوعة بها، وكان الكسائي يذهب إلى أنّ المرفوع بعدها فاعل لفعل مقدر وذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر[1].

الوجه الأول: أنّ إعراب الفعل في الخمسة أمثلة، يقع بعد "يفعلان" و"تفعلان" "ويفعلون" و"تفعلون" و" تفعلين" ولو أنّ الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لّما أنّ يقع اعرابه بعده.

الوجه الثاني: أنّه يسكن لام الفعل إذا اتّصل به ضمير الفاعل نحو (ضربت وذهبت) لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة، ولو أنّ ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله.

[1] شوقي ضيف ، المرجع السابق ص 132.

الوجه الثالث: أنه يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً فلولا أنّه يتنزل منزلة بعضه وإلا لما ألحق علامة التأنيث، لأنّ الفعل لا يؤنث، وإنّما يؤنث الاسم .

الوجه الرابع: أنهم قالو (حبّذا) فركّبوا (حبّ) وهو فعل مع (ذا) وهو اسم فصار بمنزلة شيء واحد، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء

الوجه الخامس: أنهم قالو في السبب إلى كنت، كنتيُ، فأثبتوا (التاء)، ولو لم يتنزل ضمير الفاعل منزلة حرف وإلا لما جاز إثباتها.

الوجه السادس: أنهم قالو (زيد ظننت منطلق) فألغوا (ظننت) ولو لا أنّ الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلاّ لما جاز إلغاؤها، لأنّ العمل إنّما يكون للمفردات لا للجمل .

الوجه السابع: أنّهم قالو للواحد، (فقا) على التنبيه لأنّ المعنى فق، فال تعالى: " **ألقيا في جهنّم**" متى وإن كان الخطاب يملك واحد وهو خازن النار لأّن المعنى (ألقي)، والتثنية إنّما تكون للأسماء لا للأفعال، فدّل على أنّ الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد).[1]

ب. البصرة

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالو: الدليل على أنّ "ما" تنصب الخبر وذلك لأنّ "ما" أشبهت "ليس" فوجب أن تعمل عمل "ليس" وعمل " ليس" الرفع والنصب ووجه الشبه بينهما من وجهين أحدهما أنها تدخل على المبتدأ والخبر.

[1] شوقي ضيف ، المرجع السابق ص140.

4. المنادى المفرد معرب أو مبني

أ. الكوفيون

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعّرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، وذهب البصريون إلى أنّه مبني على الضم، وموضعه النصب، لأنه مفعول.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافظ، ووجدناه مفعول المعنى، فلم نخفضْه لئلا يشبهه المضاف، ولم تنصبه لئلا يشبه مالا يتصرّف فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه، وبين ما هو مرفوع برافعٍ صحيح فرق.

فأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوباً فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر الكلام منصوباً فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره.

وأما القرّاء فتمسك بأن قال: الأصل في النداء أن يقال" يا زيداهْ " كالندبة فيكون الاسم بين صوتين مديدين، وهما: "يا" في أوّل الاسم والألف في آخره، والاسم والألف في آخره والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلما كثر في كلامهم استغنوْا بالصوب الأوّل وهو " يا" في أوّله عن الثاني وهو الألف في آخره، فحذفوها وبنوْا آخر الاسم على الضمّ تشبيها بقبل وبعد لأنّ الألف لمّا حذفت وهي المرادة معه والاسم كالمضاف إليها إذا

كان متعلّقاً بها أشبهوا آخره آخر ما حذفت منه المضاف إليه وهو مراده نحو "جئت" من قبل ومن بعد ذلك، فكذلك ها هنا.

قالوا: لا يجوز أن يقال " لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو (وافنّسروناه) لأن نقول: نحن لا نجوز ندبة الجمع الذي على هجاءين، فلا يجوز عندنا ندبة "فنّسرون" بحذف النون ولا لإثباتها [1].

ب. البصريون

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا، إنما قلنا إنه مبني وإن كان يجب في الأصل أن يكون معربا لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية، وكذلك ما أشبهها، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا كما أن كاف الخطاب مبنية.

ومنه من تمسك بأن قال: إنما وجب أن يكون مبنيا لأنه وقع موقع اسم الحطاب، لآن الفصل في " يا زيد" أن تقول: يا إياك، أو يا أنت، لأن المنادى لما كان مخاطبا كان ينبغي أن يستغني عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال "يا إياك" أو "يا أنت" كما قال الشاعر:

يامرّ يا ابن واقع يـــــا أنتـــــا

[1] شوقي ضيف، المرجع السابق ص 146.

أنت الذي طلّقت عام جعتا

حتى إذا اصطبحت واغتبقتا

أقبلت معتاداً لمـــــــا تركتـا

قد أحسن الله وقد أسأنا

فلما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون كما أن اسم الحطاب مبني، وإنما وجب أن يكون مبنيا على الضم لوجهين:

أحدهما: أنه لا يخلوا إما أن يبنى على الفتح أو الكسر أو الضم، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف، وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل أن يبنى على الفتح أو يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعيّن أن يبنى على الضم.

ثانيها: أنه يبنى على الضم فرقا بينه وبين المضاف، لأنه إن كان مضافاً إلى النفس كان مكسوراً، وإن كان مضافا إلى غيره كان منصوبا فيبنى على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لأنه لا يدخل المضاف.[1]

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط 7، 1119م، ص 205.

5.3. التقديم والتأخير

أ. الكوفيون

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة، فالمفردة نحو، "قام زيد" والجملة نحو "أبو قائم زيد" كما ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه في المفردة أو الجملة، فحجيت الكوفيين في قولهم قلنا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت "قائم زيد" كان في قائم ضمير زيد، وكذلك إذا قلت "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب أن يجوز التقديم عليه[1].

ب. البصريون

أما البصريون فاحتجوا: بأن قالوا إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم فأما ما جاء من ذلك كلامهم فقولهم في المثل "في بيته يؤتى الحكم" وفي قولهم "في أكنافه لف الميت" وحكى سيبويه "تميمي أنا" فقد قدم الضمير في هذه المواضع كلها

[1] االبن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، دار الكتب العلمية، المجلد الأول، الطبعة الرابعة، بيروت، أفريل 1961م.

على الظاهر لأن التقدير فيها، وما جاء ذلك من أشعارهم: بنونا بنوا أبناءنا وبناتنا بنوهن بنوا أبناء الرجال الأباعد

ويروي "الأكارم" وتقديره: بنوا أبنائنا بنونا وقال الشماخ: كلا يومي طواله وصلة أروى ظنونا أن مطرح الظنون، ووجه من هذا البيت هـ أن قوله "وصل أروى" مبتدأ و ظنون خبره "وكلا يومي طوالة" ظرف يتعلق بـ"ظنونا" الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معموله على المبتدأ فلو لم يجر بتقديم خبر المبتدأ عليه وإلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

أما جواب الكوفيين عن قولهم لو جوزنا تقديمه لأدى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره وذلك لأن الخبر وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير وإذا كان مقدما لفظا مؤخرا تقديرا فلا اعتبار لهذا التقدير في منع الاظهار ولهذا جاز بالإجماع ضرب علامة زيد إذا جعلت "زيدا" فاعلا وغلامه مفعولا لأن غلامه وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير لم يضع ذلك من تقديم الضمير، فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجه كان الخليل نفسه[1].

[1] أبي الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، المكتبة الفيصلية، ط 03، 1405هـ، 1985م، ص 50.

المبحث الرابع: المصطلح النحوي بين المعيار والاستعمال

يجدر بنا الحديث عن المصطلح النحوي بين المدرسة البصرية والكوفية، وهذا يرتبط بحديث عن النشأة وأسباب الخلاف بين المدرستين ونتائجه، وخلاصة ما يهم هنا أن الكوفة حاولت من خلال أقطابها (الكسائي، الفراء) أن تجد لنفسها ساحة في الوسط النحوي أمام ما قدمه البصريون ونفوذهم المصيطر ولذلك لم يأخذوا بقول "خالف التعرف" لإثبات الذات في مجال المصطلح النحوي وإنما حاولوا إيجاد مصطلحات جديدة للموضوعات النحوية وأرادوا التأسيس للمصطلح النحوي واصف تنوع الدلالية من استعمال الخلاف للغة ومن هذا المنطلق جاء المصطلح الكوفي يعلوا عن كل روح معيارية من أجل البعد الوظيفي في الاستعمال وهنا لا بد من طرح نماذج تمثل كيفية استخدام المصطلح النحوي عند بعض النحات الذين يمثلون كلا المدرستين فمثلا سيبويه من البصرة استخدم مصطلح الحال فقد أفرد بابا سماه (باب ما ينصب لأنه حال صار فيه المسؤول والمسؤول عنه) ومثل ذلك نحو: (ما شأنك قائما؟) ونحو: (ما شأن زيد قائما؟) حيث قال: هذا حال، ونصب بقوله (ما شأنك) كما ينصب الحال (قائما) في قولك (هذا زيد قائما) بما قبله[1]. وكذلك الزجاج من البصرة يستخدم مصطلح "الحال" ففي إعراب قوله تعالى "وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا

[1] أبي بشر ابن عثمان، سيبويه، الكتاب، مج 2، تحقيق محمد بن عبد السلام هارون، مكتبة الخافجي، القاهرة مصر، ص 56.

قل بل ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين"[1]، ففي إعراب قوله تعالى "حنيفا" ذكر أنها "حال" وقدر المعنى على أنه: بل نتبع ملة إبراهيم في حال حنيفته[2].

وفي جانب المدرسة الكوفية كانت الوقفة مع "الفراء" الذي استخدم مصطلح (القطع) بدل الحال، ففي إعراب قوله تعالى: "**وامرأته حمالة الحطب**"[3] قال ترفع الحمالة وتنصب، فمن رفعها على جهتين: بقول سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالة الحطب تجعله من نعته، والرفع الآخر وامرأته حمالة الحطب، تريد: وامرـه حمالة الحطب في النار فيكون في جيدها هو الرافع، وإن شئت رفعتها بالحمالة، كأنك قلت: ما أغنى عنه ماله، وامرأته هكذا، وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعل الحمالة (قطعا)، لأنها نكره، ألا ترى أنك تقول: وامرأته الحمالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة، والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم[4] وهذا ما أدى ببعض النحات لعرض مسائل خلاف بين البصريين والكوفيين في كتب متعددة (كالإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين) حيث في المسألة المائة يتحدث عن تسمية ضمير الفصل عند المدرستين: ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى (عمادا) وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله وذهب

[1] الآية 134 سورة البقرة.

[3]" ابراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د عبد الجليل عبده، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1، 1408هـ، 1988م، ص 213.

[3] الآية 4 سورة المسد.

[4] أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن تحقيق، تحقيق د عبد الفتاح إسماعيل، راجعه علي ناصف، دار السرور، ص 298.

بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلا لأنه يفصل بين النعت والخبر وإذا كان الخبر مضارعا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك (زيد هو العاقل) ولا موضع له من الإعراب.

أما الكوفيون احتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيد، وكما أنك إذا قلت: (إذا جاءني زيد نفسه) كان نفسه تابعا لزيد في إعرابه فكذلك العماد إذا قلت: (زيد هو العاقل) يجب أن يكون تابعا في إعرابه، وأما من ذهب إلى أن حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

وأما البصريون احتجوا بأن قالوا: إنه لا موضع له من الإعراب، لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ولهذا سمي فصلا كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك وتلك وتثنى وتجمع، ولاحظّ لها في الإعراب، و "ما" التي للتوكيد لا حظ لها للإعراب[1] ومما ذكر تبين كيفية استخدام المصطلح النحوي عند النحات سواء كانوا من البصرة أو من الكوفة أو من المدارس النحوية اللاحقة التي قامت بالانتخاب والترجيح وتقديم آراء نحوية جديدة ويمكن توضيح الخلاف في المصطلح النحوي بين أهم المدرستين النحويتين من خلال ما ذكره بعض النحويون واللغويون، (شوقي ضيف، وعوض القوزي) فقد تناول الرجلان الحديث عن

[1] ينظر: ابن الأنباري، المصدر السابق، ص 706 .

المصطلح النحوي بين البلدين حين ذكر جوانب الاختلاف بينهما ويمثل ذلك في الجدول التالي[1]:

تم ترتيب مفردات في الجدول وفق النمط الآتي:

المصطلح الكوفي	المصطلح البصري
الفعل الدائم أو الحاضر	الفعل المضارع
الفعل الواقع	الفعل المتعدي
الفعل الذي لم يسم فاعله	الفعل المبني للمجهول
عطف النسق	الشركة
الترجمة، التكرير	البدل
التفسير	التمييز
النعت	الصفة
الأسماء المضافة	الأسماء الستة
الصلة والحشو	الزيادة
ما يجري وما لا يجري	المصروف والممنوع من الصرف
القطع	الحال

[1] ينظر: عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته تطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، منشورات عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1981م، ص 120.

المحل عند الفراء، وجل الكوفيين	الظرف والمفعول فيه
المرافع	الخبر
التشديد	التوكيد
المثال	المبتدأ
الأسماء المضافة	الأسماء الستة
لا التبرئة	لا النافية للجنس
لام القسم	لام الابتداء
الأدوات	الحروف

المبحث الخامس: أسباب الخلاف بين البصرة والكوفة

كثيرا ما نسمع بالخلاف بين البصرة والكوفة ولكن دون إلمام منا بأسبابها وثمارها.

1. نشأة الخلاف بين المدرستين وأسبابها

نشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين على يد سيبويه أي منذ القرن الثاني الهجري وكان لهذا الخلاف عدة أسباب.

السبب الأول: الاختلاف الطبيعي بين الناس، فكما كانوا يختلفون في الشكل واللون واللغة فإنهم يختلفون في طريقة التفكير والقدرة على الاستيعاب والحفظ والاطلاع، لذا فهم يختلفون فيما يصدر عنهم من علوم ومنها النحو.

السبب الثاني: ما جبل عليه الناس من حب الغلبة والظهور خاصة أمام الناس يقول الشيخ محمد الطنطاوي: "فحب الغلبة جبلة في الإنسان في مظاهر الحياة المختلفة فكيف بالعلم الذي هو من أنبل الغايات وأسمى المقاصد".

السبب الثالث: تدخل الحكام العباسيين بين الفريقين، ومناصرة فريق على الفريق الآخر، يقول الشيخ محمد الطنطاوي: "الحق إن السياسة هي التي عاضدت الكوفيين وأوجدت منهم

رجالا كونوا مذهبا ناضل المذهب البصري ولولاها لما ثبتوا أمام البصريين في مساجلاتهم، بل ولما قهروهم في مواطن كثيرة ظلما وعدوانا[1].

السبب الرابع: العصبية للبلد فقد كان الكوفيون يتعصّبون للكوفة وكان بعضهم يؤلف في مفاخر بلد كما فعل الهيثم بن عدي الكوفي، فألف كتابه: "فخر أهل الكوفة على أهل البصرة".

السبب الخامس: اختلاف المنهج لذي نهجه كل من الفريقين في الأخذ عن العرب فبينما يتشدد البصريون في سماعهم عن العرب ولا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه عن العرب الفصحاء كان الكوفيون يتوسعون في رواية أشعار وعبارات اللغة عن جميع بدوهم وحضرهم وبينما كان البصريون يبنون قواعدهم على الأكثر على ألسنة الناس، ويأوّلونه ما عاداه إلى الشاذ والقليل، كان الكوفيون يعتدون بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء وبنوا عليها قواعدهم حتى اشتهر عنهم أنهم لو سمعوا بيتا فيه جواز الشيء مخالفا للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه.

فكان توسع الكوفيين في الرواية عن العرب وتوسعهم في القياس، بدءاً لخلاف واسع بين المدرستين، وكان لبعد الكوفيين عن جزيرة العرب منبع هذا العلم، وحيلولة لصحراء

[1] عوض محمد القوزي، المرجع السابق، ص 126.

السماوة بينهم وبينها، سبب في انهم كانوا يبنون بعض قواعدهم على غير شاهد من كلام العرب وأوّل من سن ذلك هو الكسائي فهو القائل:

إنما النحو قياس يتبع * وبه في كل أمر ينتفع**

أما البصريين فلن ينتهجوا هذا القياس النظري إلا نادرا، فقد كانوا قريبين من الجزيرة العربية والبادية فلم تعزهم الشواهد[1].

السبب السادس: تفوق بعض تلاميذ سيبويه، فقد كان الأخفش الوسط أكبر أئمة النحو البصري بعد سيبويه، لأنه كان عالما بلغات العرب وكان ثاقب الذهن حاد الذكاء، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل وحمل عنه ذلك الكوفيين ومضوا يتوسعون فيه فتكونت مدرستهم.

السبب السابع: طواعية اللغة ومرونتها، فقد تصرف العربي في وجه التعبير في كثير من المسائل ومن مظاهر طواعية اللغة ومرونتها:

أولا: الحذف والاختصار إذا دل على المحذوف دليل كما جاء في قوله تعالى: "وإذا استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا".[2]

[1] عوض محمد القوزي، المرجع السابق، ص 130.

[2] البقرة الآية 60.

ثانيا: محاطبة الواحد بلفظ الجمع، كما في قوله تعالى: "يا أيها النبي إذا طلقتم النساء"[1].

ثالثا: الجمع بين شيئين مختلفين ثم ذكر أحدهما عن الآخر كما في قوله تعالى: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها".[2]

السبب الثامن: اختلاف الشواهد قوة وضعفا، فقد يحتج فريق منهم بشاهد، فيقول الآخر: إن هذا البيت مجهول القائل أو إنه ضرورة ويحتمل التأويل أو مصوغ.[3]

[1] الطلاق، الآية 01.

[2] التوبة الآية 35.

[3] عوض محمد القوزي، المرجع السابق، ص 136.

المبحث السادس: الأصول النحوية عند علماء البصرة والكوفة

1. الأصل الأول: السّماع

تعريفه: هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عند حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة أو هو ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته.

وهو ثلاثة أنواع: كلام الله سبحانه وتعالى (القرآن الكريم)، والحديث الثابت لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكلام العرب المجتمع به إلى فساد الألسنة.

- **أولا القرآن الكريم**

ويشمل المتواتر والآحاد والشاذ، لا خلاف بين النحات في حجية النص القرآني بجميع قراءاته، ومن ذلك الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذ لم تخالف قياساً معروفاً فإن خالفت قياساً احتج بها في مثل ذلك ولا يقاس عليه. وأما شروط صحة القراءة فهي: صحة السمع، وموافقة الرسم العثماني وموافقة العربية ولو بوجه، ومتى فقد شرط من هذه الشروط كانت القراءة شاذة أو ضعيفة، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند الأئمة.

وقد اختلف القرّاء والنحاة اختلافا بينا وتباين موقفهم من التشدد في بعض هذه الشروط، فتشدد القراء في صحة السند، إذ هو عندهم مناط القبول، وتسامحوا في الشرطين الآخرين، ومن أجله قرّروا أن المعول في صحة القراءة هو النقل والرواية[1].

- **ثانيا: الحديث الشريف**

الحديث الشريف هو المصدر الثاني من مصادر السّماع، ويشتمل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله التي رواها عنه الصحابة رضوان الله عليهم، فقد استشهد به النحات في مختلف العصور، وإن اختلفوا من حيث القلة أو الكثرة في الاستدلال به في بعض المسائل النحوية واللغوية، ومن المعروف أنّ الحديث النبوي وصل إلينا كثير منه بالمعنى، بواسطة رواة ليسوا من الأعراب، بل فيهم كثير من الأعاجم[2].

- **ثالثا: كلام العرب**

هو المصدر الثالث من مصادر السّماع ويقصد به كل ما جاء عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده حتى فسدت الألسنة.

وهو من حيث الكمية المصدر الأول الذي عوّل عليه النحات في تقعيد لغتهم، فيحتج منه، بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، وقد وضع النحات البصريون قواعد للسماع

[1] عوض محمد القوزي، المرجع السابق، ص 141.

[2] محمد عبيدة، الرواية والاستشهاد باللغة، القاهرة، 1972، ص 50.

من العرب حددوا بها المكان والزمان، فحددوا المكان ببعدها عن مواضع اللحن التي اختلط فيها العرب بغيرهم، فتركز اهتمامهم على نجد وتهامة والحجاز، وحددوا الفترة الزمنية، فقبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري، سواء أسكنوا الحضر أم البادية، وكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع: إبراهيم من هرمة، الذي ختم الأصمعي به الشعر أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم في القرن الرابع هجري.

أما الكوفيون فقد توسعوا في رواية الأشعار، وقبلوا كل ما نقل عن العرب واعتدّوا به، وبالنسبة للتثبيت من صحة وصدق الراوي وضبطه فلم يكونوا يعنون به، فقبلوا النصوص التي لا يعرف قائلها، ومن ثم عاب عليهم البصريون ذلك، لأن الذي لا يعرف قائله لا يصلح أساسا لقاعدة، كما لا يصح الاستشهاد به.

يقول أبو الطيب اللغوي: "الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بيّن في دواوينهم".[1]

2. الأصل الثاني: القياس

عرفه ابن الأنباري بقوله "هو حمل الفرع على الأصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع" وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل "هو اعتبار الشيء بجامع"، ويعد القياس

[1] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مكتبة الفيصلية، ط 1، 988م، ص 22.

نوعا من السماع إذ لا بد لقياس من مستند من السماع، وقد بين ابن الأنباري أهمية القياس بقوله "إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس فالنحو علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب، فمن أنكر القياس أنكر النحو"[1].

قال الكسائي" إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع".

أ. أركان القياس: للقياس أربعة أركان

- الأصل: وهو المقيس عليه وهو النصوص اللغوية المحتج بها.
- الفرع: وهو المقيس المحمول على الأصل.

وبلغ من قوة القياس عند النحاة اعتقادهم أن ما قيس من كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب.

- العلة: هي الشرط الجامع للإثنين أو المشترك بينهما، والبحث عن العلة هو البحث عن سبب الحكم الذي جعله العرب للكلام، بقول ابن الجني "ألا ترى إلى إطراد رفع الفاعل ونصب المفعول، والجر بحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من الحديث

[1] المرجع نفسه، ص 28.

التثنية، والجمع والإضافة والنسب والتحقير، وما يطول شرحه، فهل يحسن أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارد"[1].

- الحكم: وهو الشيء المحصل للفرع قياسا على الأصل ويقسم ابن الأنباري القياس على ثلاثة أقسام وهي:

- قياس العلة: وهو أن يحمل الفرع على الأصل لاشتراكه معه في العلة التي علق عليها الحكم في الأصل.
- قياس الشبه: وهو أن يحمل الأصل على الفرع لشبع غير العلة.
- قياس الطرد: وهو أن تعلل بناء ليس مثلا بعدم التصرف لاطراد البناء في الأفعال غير المتصرفة ومن المسائل التي كان القياس دليلا فيها هي:

– أن (إذن) حرف بسيط عند الخليل قياسا على وجود نظير له في الحروف نحو: بلا، علا، ربى فهي ثلاثة أحرف.

– أن (اللام) حرف تعريف همزتها همزة وصل عند سيبويه قياسا على أن يكون حرف التعريف على حرف واحد، فهو نقيض التنوين الذي على حرف واحد، فالعرب تجري الشيء مجرى نقيضه، كما يجرونه مجرى نظير له.

– اهمال (ما) النافية العاملة عمل ليس عند توسط الخبر وهو رأي سيبويه في أحد قوليه، وقاسه على الحروف غير المختصة.

[1] أبي الفتح عثمان بن الجني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط3، المكتبة الفيصلية، 1405هـ ، 1958م، ص300.

- اهمال (إن) النافية العاملة عمل ليس عند سيبويه قياسا على الحروف غير المختصة.

- عامل النصب في المستثنى، وهو أن الناصب للمستثنى هو (ما) قبل (إلا) من فعل أو غيره، بواسطة إلا عند سيبويه قياسا مع المفعول معه، وهذا هو الرأي الأول الذي اعتمد فيه على القياس والرأي الآخر له كان معتمدا على القياس، وهو أن الناصب للمستثنى هو ما قبله من الكلام كانتصاب التمييز[1].

3. الأصل الثالث: الاستصحاب

عرفه ابن الأنباري بقوله "هو بقاء حال اللفظ على ما يستحق في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل" واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة كالسماع والقياس، والإجماع، إلا أنه من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به مع وجود دليل آخر. ومن بين المسائل التي احتوت الاستصحاب نذكر منها:

القول في أصل (إذن) أنها حرف بسيط عند الخليل في أحد قوليه ووافقه جمهور النحاة في أحد قوليه.

[1] أبي الفتح عثمان بن الجني، المرجع السابق، ص 320.

4. الأصل الرابع: الإجماع

الإجماع عند علماء العربية يراد به أحد الأمرين: إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة، وهذا هو المعنى المشهور عند النحاة، والآخر: إجماع أهل العربية، وقد بين ابن الجني رحمه الله حجية هذا الأصل بقوله: اعلم أن إجماع أهل البلدين، إنما يكون حجية إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعطي يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة لأنهم لا يجتمعون على خطأ، كما جاء النص على رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة[1]

[1] أبي الفتح عثمان بن الجني، المرجع السابق، ص 330.

خاتمة

خاتمة

أيّ بحث يتم انتقاءه للدراسة ينمو ويكبر ليكتمل في صورة كتيب أو مذكّرة تحتوي عصارة ما قدّمناه سابقاً ليكون مناسباً وضرورياً و مرجعاً يرجع إليه كل باحث أو دارس آخر وبعد قراءة وتمعن فيها عبر محطّات عديدة تناولنا فيها قضية منهج البصرة والكوفة وقضايا الاختلاف بينهما خرجت بمجموعة من الملاحظات والنتائج.

- ❖ المصادر التي اعتمدها البصريون كانت أكثر تمثيلا للغة العربية الموضوعية وصفاً ومعاينةً لأنّهم بنو دراستهم على القياس وانتقاء أفصح الألفاظ.
- ❖ المصادر التي اعتمدها الكوفيون تمثلت في السماع والاهتمام بالشواهد القرآنية والحديث الشريف وكان جل اهتمامهم بمنطوق العرب عامّةً.

وفي الأخير نتمنى أنْ نكون قد بلغنا في إيصال الفكرة ولو مبسطة حول مضمون هذه الدراسة، ونلتمس العذر عن كل خطأ أو سهو أو تقصير ونأمّل أن نتمم نقائص هذا البحث في مستقبل الأيام لأنه لا يخلو البحث من نقص، ووفّقنا الله بما يحبّه ويرضها وتجاوز عنّا في كل خطأ، وعسى أنّ يرفع هذا العمل بعد الصعاب.

قائمة المصادر
و المراجع

- القرآن الكريم.
- الشعر العربي.
- ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحتسبة، دار المعرفة، ط 1، 1429هـ-2008م.
- ابن جني، الخصائص، المكتبة الفيصلية، ط 3، 1408هـ-1988م.
- ابن قاضي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد بن غياض، 1874م.
- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط 2، 1402هـ-1986م.
- أبي البركات الأنباري، الإنصاف في المسائل الخلاف، المكتبة المصرية، بيروت، 1414هـ-1993م.
- أبي علي الحسن العلوي، الإيضاح، عالم الكتب، ط 2، 1412هـ-1992م.
- أحمد أمين، فجر الإسلام، ج 1، القاهرة، ط 3، 1354هـ-1935م.
- الرماني، معاني الحروف، مكتبة الطالب الجامعي، ط 1، 1405هـ-1985م.
- بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل القواعد، دار الفكر، دمشق، 1402هـ-1982م.
- تقي الدين، المغني في النحو، المكتبة الوطنية، ط 1، 1999م.
- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، ط 3، 2001م.

- د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط 2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي.
- سيبويه، الكتاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 3، 1408هـ- 1988م.
- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط 7، 1119م.
- محمد أحمد شاطر أحمد، الموجز في نشأة النحو، دار الفكر، ط 1، 1987م.
- محمود أحمد نحلة، أصول النحو، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط 1، 1408هـ-1987م.
- يوسف خليف، حياة الشعر في الكوفة، القاهرة، 1388هـ-1968م.

العنـوان الصفحة

خطة المذكرة

البسملة
كلمة شكر
إهداء

مقدمة ..... أ
مدخل: التعقيد عند البصرة والكوفة..... 02

الفصل الأول: آراء نحاة البصرة والكوفة

المبحث الأول : نشأة النحو البصري..... 13
المبحث الثاني: آراء نحاة البصرة..... 16
أ.الخليل (في العوامل والأدوات)..... 16
ب.سيبويه (في العوامل والأدوات)..... 20
المبحث الثالث: نشأة النحو الكوفي..... 26
المبحث الرابع: آراء نحاة الكوفة..... 30
أ.الكسائي (العوامل، التراكيب)..... 30
ب.الفراء (العوامل، التراكيب)..... 34

الفصل الثاني: منهج البصرة والكوفة وأهم قضايا الإختلاف

المبحث الأول: منهج البصرة في النحو..... 38

المبحث الثاني: منهج الكوفة في النحو..... 42
المبحث الثالث: المسائل الخلافية بين البصرة والكوفة..... 44
أ.العامل في المبتدأ والخبر..... 44
ب. العامل في المفعول..... 46
ج. ما الحجازية..... 47
د. المنادى المفرد معرب أو مبني..... 51
و. التقديم والتأخير..... 54
المبحث الرابع: المصطلح النحوي بين المعيار والإستعمال..... 56
المبحث الخامس: أسباب الخلاف النحوي..... 61
المبحث السادس: الأصول النحوية عند البصرة والكوفة..... 65

خاتمة..... 73

قائمة المصادر والمراجع..... 75